النظام اللبناني:

تجنيد كل الطاقات في سبيل تصفية الوجود الوطني

إدخال الجيش الى صور وتوسيع دور القوات الدولية
مهمات ملحة على جدول "الشرعية"

تضافرت جهود النظام في لبنان ، لتستثمر نتائج حملة التصعيد الهمجية ، غير المفاجئة ، في الهجمات الصهيونية على الجنوب . فقد تحركت آلة الحكم على مستويات عدة ، وبشكل متشعب ، لتغطية الوقائع السياسية ، وامتلاك ناصية الافادة من زخم الاحداث وسرعة تطورها ، كي تصبح في مصاف القادر على ترميم اجهزة السلطة ، وتسيير دفتها ، وخدمة مصالح البرجوازية اللبنانية ، وبسط سيطرتها التامة وضرب القوى الوطنية ، عن طريق تكريس وتعميم « الشرعية » السركيسية .

لقد غادر الوفد اللبناني برئاسة الحص وعضوية بطرس ، حاملا في جعبته ملف الازمة اللبنانية ، الى مؤتمر قمة دول عدم الانحياز ، ليس فقط من أجل ابراز النزعة المأساوية لمشكلة الجنوب في المحافل الدولية ، لاستدرار العطف على سياسة الحكم وتأييده في مزيد من الخطوات التي تدعم أهدافه الرجعية ، بل يحاول اظهار مشكلة الجنوب على أنها ذات سمات انسانية بحتة ، تقتضي نزع الجنوب من « لعبة » الشرق الاوسط . والجدير بالذكر ، ان اختصار قضية الجنوب الى مأساة انسانية ، وعزلها عن مشكلة لبنان المترابطة مع أزمة الشرق الاوسط ، ما هي الا محاولات مشبوهة تحاول طمس جذر الصراع الدائر في المنطقة العربية ما بين المعسكر الامبريالي الصهيوني الرجعي وبين معسكر الثورة وفي مقدمته المقاومة الفلسطينية .

ان مؤتمر دول عدم الانحياز سوف يقدم فقط المنبر الذي يزور فيه الوفد اللبناني الحقائق الدامغة ، عن مشكلة الجنوب المتمثلة بالاحتلال الصهيوني ـ الانعزالي لشريط واسع من أرضه ، ويحرف الانظار عن الاطماع الصهيونية ، في مياه الليطاني والاراضي الزراعية الشاسعة التي ينوي الى استغلالها ، ونواياه العدوانية في مواصلة حرب التدمير والابادة من أجل تصفية المقاومة الفلسطينية كعقبة كأداء أمام كافة الحلول الصهيونية الانعزالية ، وسوف يسعى الوفد لدى ممثلي الانظمة العربية المشاركة في المؤتمر ، حتى يبادر لعقد مؤتمر قمة عربي ، أو على أقل تعديل ممارسة ضغوطها على المقاومة ، فاذا لم تلتزم بالسياق العام لسياسة سركيس فاقلها تقديم تنازلات على هذا الطريق .

ان محاولات البرجوازية اللبنانية ، حصر مشكلة لبنان ، والجنوب منها ، في حدود الجانب الانساني بعد اسقاط الجانب السياسي ، ومساواتها اعتداءات « اسرائيل » بعنف المقاومة ، الا تدليلا على التزام السلطة بالمخطط المضاد للثورة وضرب القوات المشتركة تمهيدا لصهينة كل لبنان .

ان أمنية « الشرعية » في عقد مؤتمر قمة عربي بشكل لها مطية للوصول الى أهداف متقدمة في مسار الصراع الدائر في لبنان ، تعاني من عزوف الانظمة بسبب ظروفها الداخلية والخارجية غير الملائمة في هذه المرحلة بالذات ، لطلبة طلب لبنان لان امكانية اتخاذ قرارات عربية نوعية تسلب المقاومة ، مواقفا مهمة ، تصطدم بصعوبة فائقة ، فقد وصلت (المقاومة) وبشكل كبير الى المستوى الذي يمنعها من تقديم تنازلات بين ضرورة ونجاح مؤتمر يعقد لهذه الغاية ، مما يدلل على خطورة المرحلة القادمة وجسامة ضروراتها . ان الانظمة العربية التي تدور في فلك كامب ديفيد ، لن تقدم في هذه الفترة بالذات ، على طرح أوراقها السلبية بخصوص التسوية ، مما يفقد جدوى جرها وابتزازها في ظروف غير مناسبة ، وهذا هو سبب رفضها وتأجيل الدعوة لعقد مؤتمر قمة ، بانتظار مستجدات أكثر أهمية تساهم هي في توفيرها .. اذا فسوف تستمر محاولات لبنان القيام باتصالات موسعة مع الملوك والرؤساء العرب ، لضبط ايقاع ضغوطهم على الثورة ، مع وتائر الحملات الصهيونية الانعزالية على أرضية سياسة أطراف كامب ديفيد.

.. والمطلوب من مجلس الامن

لقد تكلم غسان تويني وأفاض في ابراز مأساة لبنان ، مركزا على أن الجنوب يعيش جريمة نكراء سببها « العنف والعنف المضاد » متجاهلا حقيقة الاحتلال الصهيوني ـ الانعزالي ، وعدالة القضية الفلسطينية ، وذلك في جلسة مجلس الامن التي ولت دون فائدة كبيرة ، وكل ما قدمه للشرعية ، هو رفع اللوم عنها عن طريق تقديمها للشكوى التي أركنت في أدراج الامم المتحدة المكتظة بالمقررات . حتى أن مجلس الامن لم يتخذ قرارا بمعاقبة « اسرائيل » نزولا عند رغبة لبنان الذي احتج بانقسام المجلس على قرار ادانتها .

لقد وضع مجلس الامن يده على الشكوى اللبنانية ، وأجل البت فيها ، مخرجا أرسكين قائد قوات الطوارىء في لبنان ، من الاحراج الذي أصابه حيث اضطره للادلاء بتصريح انهم فيه « الشرعية » أنها طلبت من الطوارىء التعامل مع عصابات سعد حداد ، كقوات أمر واقع ، تمثل الوجه الشرعي في المنطقة الحدودية ، وشكل امتدادا لسلطة الدولة. وقد تجاهل تويني موقف فرنسا اللفظي الذي أدان « اسرائيل » بينما تمسك بمواقف أميركا و « اسرائيل » التي ربطت بين عنف المقاومة (!) وعنف الاعتداءات الصهيونية ، لتشير الى أن سبب هذه الاعتداءات هو عمليات المقاومة الفلسطينية من جنوب لبنان .

كل ذلك وصولا الى طرح قضية الوجود الفلسطيني ، كمحور المعضلة التي يعيشها لبنان . وقد طالب تويني بتحقيق ثلاثة أمور :

١ ـ وقف اطلاق نار لا يرضينا ، لان كل ما يعطيه فيره انقاليه ، تمكن الامم المتحدة من التحرك والوصول الى تنفيذ القرارات ، ونحن نطالب بتنفيذها .

٢ ـ القوة الدولية يجب أن تكون لديها طاقة لردع الاعتداءات عليها .

٣ ـ الظلة الدبلوماسية او الجهد الدبلوماسي الذي سيكون محتوى القرار .

والاهم من هذا كله هو التركيز على دور الدولة صاحبة القرار الاول والاخير في لبنان .

ان المتتبع لتحركات أجهزة السلطة المختصة ، تشم رائحة محاولة جديدة بشأن توسيع دور قوات الطوارىء الدولية فقد أشار بطرس الى أن علينا السعي الى تطوير دور الطوارىء ، آخذين بعين الاعتبار الظروف الاستثنائية التي يمر فيها الجنوب من أجل أن تغطي كل المنطقة التي لا تخضع لسلطة الدولة . والمعني هنا طبعا مناطق القوات المشتركة ، من أجل ربط حلقات المخطط المؤامره بشكل متناسق ، ان هذه الدعوات المشبوهة ، والمستفيد من الخدمات التي قدمها الاعتداءات الصهيونية ، والمناخ السياسي الذي خلقه ، في سبيل تمرير طلب « الشرعية » من مجلس الامن اتخاذ قرار بتوسيع دور القوات الدولية ، حيث تم تقديم مذكرة فورية بهذا الشأن الى الامين العام كورت فالدهايم تتضمن المطالبة بتعزيز قدرة وطاقة القوات الدولية بما يتناسب مع نوعية الاحداث التي ينبغي مواجهتها ، مما يمكنها من تنفيذ مهامها، واعادة النظر في حدود منطقة عملياتها ، واستعداد الدولة بجميع أجهزتها المدنية والعسكرية للتنسيق مع الطوارىء والقيام بكل ما ينبغي لاستعادة سلطة الدولة على الجنوب ، توطئة لجعله منطقة هدوء واستقرار . ان امكانية النظر في اعادة تكوين قوات الامن الدولية أكثر من واردة ، وقد لمح فالدهايم بهذا الاتجاه حين وعد باتخاذ اجراءات سوف يعلن عنها في حينها ، علما أن القوات الدولية في حال سحبها سوف تكون مؤشرا لحرب قادمة أو ابقاؤها على حالها والتمديد لها فقط ، سيعطي الدليل المادي على خطورة الوضع الراهن ، الذي سيشهد تصعيدا في الاعتداءات الصهيونية وقوات العميل حداد . أما مسألة تعزيز الطوارىء وتوسيع دورها فسوف يشكل اشعارا على الدور المضاد الذي ستقوم به لاحقا ، ومن ثم على تنامي الدور الصهيوني العدواني الذي يمهد لمثل هذا التوجه الرسمي ، مما يجعل المرحلة القادمة حبلى بالتصعيد العسكري ، علما أن حرب الابادة هذه غير مرتبطة فسرا بوجود قوات الامن الدولية ، انما بشكل وجودها مقياسا نسبيا لمعرفة التطورات القادمة . ان العمل على تعزيز قوات الطوارىء وتوسيع منطقة عملها لتشمل صور والنبطية وقلعة الشقيف وجسر الخردلة ، بالاشتراك مع الجيش سوف يمهد لسحق المقاومة والحركة الوطنية ، وتذليل كل العراقيل التي تعترض مسار التسوية .

الجبهة الداخلية .. والتطورات السياسية

ان الدعم الخارجي الذي يتلقاه لبنان سوف يتماشى مواكبا الخطوات العملية التي تتسلل عبرها الدولة لفرض سيطرتها ، وسلوك اتجاه التفجير الدائم ، الذي ينبىء بمغامرة همجية « لاسرائيل » في الجنوب وعمق البقاع ، حيث يمهد لها النظام من خلال بث روح اليأس والاستسلام ، وتقديم مبررات تخاذل الموقف الرسمي لديمومة الحاقه بالقرار الاميركي ، واعتباره أنه وحده القادر على وقف الاعتداءات الصهيونية . ان الولايات المتحدة التي أدركت حدود قدرة الجبهة الداخلية على اتخاذ وتنفيذ القرار المتعلق بالصراع ، بسبب من موجات التفسخ والانحطاط التي هزت كيانها وخلخلت موازينه ، قد حصرت بيدها قرار التفجير الشامل ، ودفعت بالشرعية لان تلعب دورا أكثر أهمية في ادارة المعركة ، وتقديم المزيد من الانجازات التي يتبوأ فيها سركيس سدنة القرار الشرعي وبالاعتماد على مؤسسة الجيش ، ونشاط الشعبة الثانية ، ودور الخارجية ، لفرض سيطرة البرجوازية بالمعنى الانعزالي على عموم الساحة اللبنانية .

ان هذه الارضية تعطي حرية التحرك الذي تزاوله الشرعية لفصل أزمة الجنوب عن المشكلة الفلسطينية تحديدا وتوظيف النتاج الدموي الذي توفره الاعتداءات من أجل انتزاع مقررات تفيدها في زيادة تقييد المقاومة ، ولجمها توطئة لتصفيتها . وسوف يبادر بهذا الاتجاه ، الياس سركيس وبذل ما في وسعه لعقد لقاء مع عرفات ، والبحث في ما قدمته « اسرائيل » من وسائل ضاغطة اضافية تمكن من اعاده طرح مسألة الوجود الفلسطيني وتنظيم المقاومة ، وضبطها على أساس اعادة النظر باتفاقية القاهرة ، حتى أن البيان الوزاري قد تجاهل كل الاتفاقيات عمدا ولم يذكرها الا مجازا ، مختصرا كل محتواها بما تضمنته الوثيقة النيابية الاكثر استجابة لمرامي عصابات اليمين الفاشي .

والطلب الاساسي الذي يمثل محور عمل السلطة هو الاصرار على ادخال الجيش خاصة الى مدينتي صور والنبطية ، وقد مهد لذلك من خلال الترقيات التي جرت في صفوفه ، والسعي لتوسيع منطقة عمليات قوات الطوارىء الدولية واشتراكها مع الجيش في الاشراف على المناطق الوطنية ، هذه الاجراءات ستتزاوج مع حملة التصعيد السياسي والعسكري التي تشنها الجبهة الانعزالية ، خاصة نزوعها الدائب نحو فرض الامن الذاتي وتصفية خصومها في داخل الغيتو الانعزالي ، ليؤكد ما تذهب اليه « الشرعية » من تركيز على نقل الازمة اللبنانية الى المناطق الوطنية والشمال ، فما يحصل في الجنوب من تدمير وابادة ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني ، وتوسيع الجيب المتصهين ، اذا ما أضيفت اليه الصدامات المحلية في صفوف قوى الثورة ، سوف يشرع الباب لمزيد من التردي في الاوضاع الشعبية يزيد في خطورتها المخطط المرسوم للقوى الرجعية وعملاء السلطة و «اسرائيل» في مناطق الفراغ السلطوي ، الذي ينفذ بدقة متناهية مستفيدا من شراسة الاعتداءات وشموليتها، ومن حالة النذر والفوضى التي تعم الجماهير ، فالية تحرك القوى المضادة في داخل المناطق الوطنية تتناسق مع حالة التردي التي أحدثت شرخا بين الثورة وجماهيرها ، يزيد في تعميقه ، العمل المدروس والمتقن الذي تتفنن في تنفيذه تجمعات السلطة ، في ثلم قوى الثورة وتعميق الصراع في صفوفها ، وخلق المناخ المأساوي ، الذي يشجع الفئات ذات النزعة المذهبية الضيقة ، ويعزز الامزجة الاقليمية ، وبعض الارتباطات العائلية ذات المنحى القبلي ، مما يشكل تهديدا صارخا لتطور العملية الثورية ، وهذا ما يلمح اليه بعض رجالات الدين ، الذين يطالبون بفصل قضية الجنوب عن قضية لبنان ، تكريسا لمنهج اليمين الانعزالي ، ودعواتهم المتكررة الى تدعيم سلطة الدولة المطلقة على أرض الجنوب ، لتتمكن بالتعاون مع الامم المتحدة من تنفيذ قرارات مجلس الامن . ان دور القوى الرجعية المشبوه في المناطق الوطنية ، هو الوجه الاخر المتمم ، لدور الجبهة الانعزالية . فالحركات الدينية الشوفينية ، أصبحت مؤهلا لا تتلطى خلفه عناصر الشعبة الثانية وعملاء «اسرائيل»